الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمـة	
تعريف	١
أساس المسئولية الجنائية	٢
المدرسة التقليدية الحديثة	٣
الأتحاد الدولي لقانون العقوبات	٤
أسس مقترحة للمسئولية الجنائية	٥
خطة الدراسة	٦
الفصل الأول	
قرينة البراءه	
الاساس لوضعي لتوزيع عبء لاثبات في مواد الجنائية (قرينة البراءه)	٧
مضمون قرينة البراءه	٨
مبررات قرينة البراءه	٩
نتائج قرينة البراءه	
النتائج	١٠
النتائج غير المباشرة	١١
توزيع عبء لاثبات ه النتيجة المباشرة	١٢
قرينة البراءه واجراءات تأمين الأدلة	١٣

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني

عموميات حول المسئولية الجنائية

تقسيم ١٤

المبحث الأول

المسئولية الجنائية للاشخاص الطبيعية

موقف الشارع المصري ١٥

الادراك والعلم ١٦

الاراده وحريتها ١٧

المبحث الثاني

المسئولية الجنائية للاشخاص المعنوية

الرأي الأول ١٨

الرأي الثاني ١٩

نوعا المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ٢٠

موقف الشارع المصري ٢١

الجرائم الاقتصادية ٢٢

المبحث الثالث

مصدر المسئولية الجنائية

المبحث الرابع

محل المسئولية (الجريمة)

تمهيد ٢٣

Scanned by CamScanner

المطلب الأول

تعريف الجريمة

الاركان العامة للجريمة ٢٤

الاركان الخاصة للجريمة ٢٥

المطلب الثاني

المسئولية المفترضة

نطاق الشروط المفترضة ٢٦

تقسيم الشروط المفترضة ٢٧

النظام القانوني للشروط المفترضة ٢٨

حالة المسئولية الكاملة ٢٩

حالة المسئولية المنخفضة ٣٠

اسباب الغياب ٣١

الفصل الثالث

أسباب امتناع المسئولية الجنائية

٣٢

تمهيد

المبحث الأول

الأسباب المادية لإمتناع المسئولية الجنائية

٣٤

الاكراه المادي

٣٥

القوة القاهرة

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني

الأسباب المعنوية لإمتناع المسئولية الجنائية

١- إنعدام الأهلية الجنائية

صغر السن ٣٦

الجنون والمرض العقلي ٣٧

٢- إنعدام حرية الإختيار

الغيبوبة ٣٨

الضرورة ٣٩

الاكراه المعنوي ٤٠

قضاء النقض

إنتفاء المسئولية

تقدير الحالة العقلية يتطلب تعيين خبير لفحصها ٤١

تقدير سن المتهم يتطلب بحثا من المحكمة ٤٢

تقدير الحالة العقلية مسألة متروكة لقاضي الموضوع ٤٣

الجنون وعاهة العقل يعفيان من المسئولية ٤٤

الغيبوبة المانعة من المسئولية ٤٥

المبحث الثالث

إنتفاء صفة الجريمة

(أسباب الإباحة)

تمهيد ٤٨

Scanned by CamScanner

المطلب الأول

إستعمال الحق

الفرع الأول

شروط إستعمال الحق

أولاً : قيام الحق ٤٧

ثانيا : الفعل وسيلة لإستعمال الحق ٤٨

الفرع الثاني

تطبيقات إستعمال الحق

١- حق التأديب

- تأديب الزوجة ٤٩

- تأديب الصغار ٥٠

٢- حق مباشرة الأعمال الطبية ٥١

٣- حق ممارسة الألعاب الرياضية ٥٢

قضاء النقض

إستعمال الحق

وقف صرف الشيك استعمال الحق إذا كان متحصلاً عن جريمة ٥٣

حق تأديب الزوجة لا يبيح ضربها ضرباً مبرحاً ٥٤

التبلغ استعمال الحق ٥٥

اباحة عمل الطبيب ٥٦

المحافظة علي المحجوزات استعمال الحق ٥٧

Scanned by CamScanner

حالات يجوز فيها الدفاع الشرعي ضد مأمور الضبط القضائي ٦٩

٢- القتل العمد في حالات محددة

نص تشريعي ٧٠

القتل العمد دفاعاً عن النفس ٧١

القتل العمد دفاعاً عن المال ٧٢

الفرع الثالث

أثر الدفاع الشرعي

نتيجة توافر شروط الدفاع الشرعي ٧٣

رقابة محكمة النقض ٧٤

التمسك بحالة الدفاع الشرعي ٧٥

الفرع الرابع

تجاوز الدفاع الشرعي

التعريف بالتجاوز ٧٦

حكم التجاوز ٧٧

سلطة القضاء بشأن التجاوز ٧٨

قضاء النقض

الدفاع الشرعي

يجب أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء مبنياً علي أسباب معقولة ٧٩

لا يشترط أن يكون الفعل المتخوف منه خطراً حقيقياً ٨٠

Scanned by CamScanner

فعل الدفاع يجب أن يكون لرد الاعتداء لا الانتقام ٨١

المقصود بعدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع ٨٢

الضرب المتبادل لا يشكل دفاعاً ٨٣

إنعدام التناسب لا ينفي حالة الدفاع الشرعي ٨٤

نية الانتقام تنفي الدفاع الشرعي ٨٥

لا يقوم حق الدفاع الشرعي طالما أمكن الالتجاء لرجال السلطة العامة ٨٦

تقضي المحكمة بتوافر حالة الدفاع الشرعي من تلقاء نفسها ٨٧

لا يشترط في التمسك بالدفاع الشرعي أن يرد بالفاظ معينة ٨٨

لا يجوز إثارة مسألة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام النقض ٨٩

عدم إثارة الدفاع أمام النيابة لا يسقط الحق فيه ٩٠

تقدير الوقائع هل مؤدية للدفاع الشرعي من عدمه مسألة موضوع ٩١

ينظر في تقدير الظروف المبررة للدفاع إلي شخص المدافع فالمعيار معيار شخص ٩٢

تقدير مدي القوة اللازمة لرد الاعتداء مسألة موضوع ٩٣

الدفع بالدفاع الشرعي من الدفوع الجوهرية التي تتطلب من المحكمة رداً ٩٤

لا يشترط لقيام الدفاع الشرعي إعتراف المتهم ٩٥

Scanned by CamScanner

بالجريمة

يجوز الدفاع الشرعي ضد تعسف رجل الضبط ٩٦

يجوز الدفاع الشرعي ضد جرائم إتلاف المال ٩٧

لا يشترط الاعتداء الفعلي لقيام حالة الدفاع الشرعي بل يكفي التخوف ٩٨

لا يشترط أن كل مشاجرة بين طرفين ينتفي فيها الدفاع الشرعي ٩٩

لا تجاوز للدفاع الشرعي إلا إذا اثبت الحق في الدفاع الشرعي أولاً ١٠٠

التجاوز يتطلب الموازنة أولاً ١٠١

العقوبة المبررة وتجاوز حدود لدفاع الشرعي ١٠٢

التجاوز يعطي الحق في التعويض ١٠٣

المطلب الثالث

إستعمال السلطة

تمهيد ١٠٤

الفرع الأل

المقصود بالموظف العام

نص تشريعي ١٠٥

التعريف بالموظف العام ١٠٦

حكم غير الموظف العمومي ١٠٧

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني

العمل القانوني

إتيان الفعل تنفيذاً لأمر القانون ١٠٨

إتيان الفعل تنفيذاً لأمر الرئيس ١٠٩

الفرع الثالث

العمل غير القانوني

الخطأ في الاختصاص ١١٠

الخطأ في الطاعة ١١١

شروط إعفاء الموظف من المسئولية ١١٢

قضاء النقض

إستعمال السلطة

أداء الواجب مانع من المسئولية ١١٣

لا طاعة لمخلوق في معصية القانون ١١٤

المطلب الرابع

رضاء المجني عليه

تمهيد ١١٥

معيار جرائم الرضاء ١١٦

شروط الرضاء ١١٧

Scanned by CamScanner

المبحث الرابع

الاعتراف المعفي من العقاب

تمهيد ١١٨

المطلب الأول

جريمتا الرشوة والاتفاق الجنائي

نصوص تشريعية ١١٩

الفرع الأول

الإعفاء في جريمة الرشوة

تمهيد ١٢٠
حالتا امتناع العقاب ١٢١

قضاء النقض

الإعفاء في مجال الرشوة ١٢٦
إعفاء الراشي لا يستتبع تعويضه ورد مبلغ الرشوة إليه ١٢٢
لا إعفاء للراشي في جريمة عرض الشوة مع عدم قبولها ١٢٣
لا إعفاء للمرتشي ، الإعفاء للراشي والوسيط فقط ١٢٤
العلة من إعفاء الراشي والوسيط ١٢٥
يشترط في الاعتراف أن يكون كاملا وأمام المحكمة ١٢٦

الفرع الثاني

الإعفاء في جريمة الإتفاق الجنائي

تمهيد ١٢٧

Scanned by CamScanner

الحالة الأولي ١٢٨
الحالة الثانية ١٢٩

قضاء النقض

الإعفاء في مجال الإتفاق الجنائي

يشترط الاخبار أن يكون قبل البحث والتفتيش عن الجناة ١٣٠
يشترط أن يكون الاخبار قبل وقوع الجريمة ١٣١
الإعفاء للمبلغ وحده ١٣٢

المطلب الثاني

الإعفاء في الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهتي الخارج والداخل

نصوص تشريعية ١٣٣

الفرع الأول

الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج

تمهيد ١٣٤
الحالة الأولي ١٣٥
الحالة الثانية ١٣٦
حكم الإعفاء ١٣٧

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني

الجنايات والجنح المضرة بأمن الدلة من جهة الداخل

الإعفاء الجوازي ١٣٨

الإبلاغ عن الجريمة بعد تمامها . وقبل صدور حكم نهائي فيها ١٣٩

الإعفاء الوجوبي ١٤٠

المطلب الثالث

الإعفاء في جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر

نص تشريعي ١٤١

تقسيم ١٤٢

أولاً : الإعفاء الوجوبي ١٤٢

ثانياً : الإعفاء الجوازي ١٤٣

المطلب الرابع

الإعفاء في جرائم المسكوكات المقلدة أو المزيفة أو المزورة جرائم التزوير

نصوص تشريعية ١٤٤

الفرع الأول

جرائم المسكوكات المقلدة أو المزيفة أ المزورة

تمهيد ١٤٥

Scanned by CamScanner

أولاً : حالة الإعفاء الجوبي ١٤٦
ثانياً : حالة الإعفاء الجوازي ١٤٧

قضاء النقض

الإعفاء في مجال المسكوكات

شرط الاعفاء الارشاد عن باقي الجناة ١٤٨
العدول عن الاعتراف لا يحرم المعترف من الاعفاء ١٤٩
شروط حالتي الاعفاء ١٥٠
شرط الحالة الثانية أن يكون الاخبار قد أدي إلي القبض علي الجناة ١٥١
شرط الحالة الألي أن يصدر الاخبار قبل الشروع في التحقيق ١٥٢
مسألة تسهيل القبض علي باقي الجناة تترك لقاضي الموضوع ١٥٣
الدفع دفع جوهري يجب الرد عليه ١٥٤
حالتا الاعفاء ١٥٥
مسألة تسهيل القبض علي باقي الجناة متروكة لقاضي الموضوع ١٥٦
شروط حالتي الاعفاء ١٥٧

الفرع الثاني

الإعفاء في جرائم التزوير

تمهيد ١٥٨

Scanned by CamScanner

حالة الاخبار ١٥٩
ثانياً : حالة تسهيل القبض علي الجناة ١٦٠
العدول عن الاعتراف بعد تسهيل القبض لا يحرم المعترف من الاعفاء ١٦١
حالتا الاعفاء ١٦٢
شروط حالتا الاعفاء ١٦٣

المطلب الخامس

الإعفاء في جرائم المخدرات

نصوص تشريعية ١٦٤
تمهيد ١٦٥
الحالة الأولي إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ١٦٦
الحالة الثانية إبلاغ السلطات العامة بالجريمة بعد علمها بها ١٦٧
هل يتمتع المبلغ بالاعفاء ولو ارتكب أكثر من جريمة ١٦٨

قضاء النقض

الإعفاء في جال المخدات

الاعفاء قاصر علي جرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ فقط ١٦٩
لا يجوز بحث الاعفاء إلا بعد إسباغ الوصف القانني الصحيح علي الواقعة ١٧٠
الاعفاء قاصر علي حالات واردة علي سبيل الحصر ١٧١

Scanned by CamScanner

شروط حالتي الاعفاء ١٧٢
الشرط المفترض هو تعدد المتهمين فلا يكفي أن يكون الاتهام للمعترف وحده ١٧٣
لكي يقضي القاضي بالاعفاء يجب التمسك أمامه بذلك ١٧٤
الأقوال المرسلة العارية عن الدليل لا تبرر الاعفاء ١٧٥
يجب أن تكن المعلومات صحيحة جدية ١٧٦
لا يجوز التمسك بالاعفاء لأول مرة أمام النقض ١٧٧
لا يشترط للاعفاء أن يعترف الجاني بالتهمة المنسوبة إليه ١٧٨
الدفع بالاعفاء من الدفع الجوهرية التي تتطلب رداً من المحكمة ١٧٨

Scanned by CamScanner